2026/1/10

الهندسة مقابل السياسة في النموذج العراقي

دروس مستخلصة من التجربتين الصينية والأمريكية في بناء الدولة

د. مالك ثويني

● مقال رأي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

الهندسة مقابل السياسة في النموذج العراقي: دروس مستخلصة من التجربتين الصينية والأمريكية في بناء الدولة

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاجتماعية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع /الحوكمة والدستور والقانون

د. مالك ثويني / مستشار دولي في أنظمة المؤهلات والسياسات الاستراتيجية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

الفكرة والمضمون

يُظهر الجدل العراقي العام حول الدولة ميلاً مفرطاً إلى التعامل مع الأزمة بوصفها أزمة فساد أو أزمة تمثيل سياسي فقط. غير أن الأدبيات المقارنة في بناء الدولة تشير إلى أن جوهر الإشكال غالباً ما يكمن في قدرة الدولة على الفعل. فالدولة القادرة ليست تلك التي تمتلك أفضل النصوص الدستورية، بل تلك التي تستطيع تحويل القرار السياسي إلى نتائج ملموسة في حياة المواطنين.

تكمن خطورة النموذج العراقي الراهن في أنه أعاد إنتاج الدولة بوصفها ساحة تفاوض دائم، لا جهاز إنجاز. فالقرار يُخشى منه قبل أن يُتخذ، والمشروع يُناقَش قبل أن يُصمَّم، والمحاسبة تُستَحضَر قبل التنفيذ لا بعده. وهكذا، يتحول القانون من أداة تنظيم إلى درع تعطيل، وتتحول السياسة من وسيلة لإدارة المصالح إلى نظام شلل مؤسسي. هذا الواقع لا يمكن فهمه أو معالجته عبر خطاب الفساد وحده، ولا عبر إصلاحات جزئية، بل يتطلب إعادة طرح السؤال الجوهري: هل يملك العراق دولة قادرة أم دولة متنازعة على الصلاحيات؟

تأتي هذه المقالة لتقارب هذا السؤال من زاوية غير مطروقة في الأدبيات العراقية السائدة. فهي لا تدعو إلى استنساخ التجربة الصينية، ولا إلى الارتهان للنموذج الأمريكي، بل إلى تفكيك ثنائية الهندسة والسياسة واستخلاص دروسها لبناء مسار عراقي ثالث، مسار يعترف بأن الدولة لا تُبنى بالقوانين وحدها، ولا تُدار بالنيات، بل تحتاج إلى جهاز تنفيذي محميّ مؤسسياً، قادر على اتخاذ القرار وتحمل كلفته،

دون أن يتحول إلى سلطة متغوّلة أو معزولة عن المجتمع.

إن جوهر الأطروحة التي تنطلق منها هذه المقالة هو أن العراق لا يعاني من فائض سياسة فقط، بل من غياب هندسة الدولة؛ أي غياب الوضوح في الصلاحيات، وغياب التسلسل في القرار، وغياب الحماية المؤسسية للمنفذين، وغياب التمييز بين الخطأ الناتج عن الفساد والخطأ الناتج عن المحاولة. وفي ظل غياب هذه الهندسة، تصبح كل محاولة إصلاح عرضة للإجهاض، وكل مشروع ساحة صراع، وكل مسؤول هدفاً سهلاً للتصفية السياسية أو القانونية.

ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى استخدام التجربتين الصينية والأمريكية كمرآتين نقديتين، لا كنموذجين معياريين. فالصين تكشف مخاطر فائض الهندسة حين تنفصل عن السياسة والإنسان، والولايات المتحدة تكشف مخاطر فائض السياسة حين تنفصل عن التنفيذ والإنجاز. أما العراق، فيقع عند نقطة الصفر بينهما، حيث لا الهندسة اكتملت ولا السياسة نضجت.

بناءً على ذلك، تحاول المقالة الإجابة عن سؤال استراتيجي مركزي: كيف يمكن للعراق أن يعيد بناء دولته على أساس القدرة على الإنجاز، دون التضحية بالتعددية، ودون الوقوع في فخ الدولة المتغوّلة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ليست نظرية، بل تمس جوهر الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية، وإعادة الثقة بين الدولة والمجتمع، في مرحلة مفصلية من تاريخ العراق الحديث.

الهندسة مقابل السياسة في النموذج العراقي

لم تعد أزمة الدولة في العراق أزمة مرحلة انتقالية، ولا نتيجة ظرف سياسي عابر، بل باتت أزمة بنيوية في تصوّر الدولة لنفسها ووظيفتها وحدودها. فبعد أكثر من عقدين على إعادة تأسيس النظام السياسي، ما زالت الدولة العراقية حاضرة بوصفها إطاراً قانونياً واسعاً، لكنها غائبة بوصفها جهازاً قادراً على الإنجاز. هذه المفارقة لا يمكن تفسيرها فقط بالفساد، ولا بالانقسام السياسي، ولا حتى بالتدخلات الخارجية، برغم أهمية هذه العوامل جميعاً، بل تتصل على نحو أعمق بطبيعة العلاقة المختلّة بين السياسة والهندسة في النموذج العراقي.

في هذا السياق، لا تأتي قراءة كتاب دان وانغ الموسوم (الاندفاع الحاسم: مسعى الصين لهندسة المستقبل)، وبنسخته الإنجليزية (Breakneck: China's Quest to Engineer the Future)، بوصفها تمريناً في المقارنة الدولية، بل بوصفها أداة فكرية لإعادة طرح سؤال الدولة من أساسه. فالكتاب، في جوهره، لا يتحدث عن الصين فقط، ولا عن الولايات المتحدة فقط، بل عن نمطين متناقضين في إدارة السلطة الحديثة: نمط يقدّس القدرة على التنفيذ ويرى الدولة آلة كبرى لحل المشكلات، ونمط يقدّس الإجراء والشرعية ويرى الدولة ساحة دائمة للتفاوض والمساءلة. وبين هذين النمطين، يقف العراق في منطقة رمادية خطيرة، حيث السياسة حاضرة دون قدرة، والقانون حاضر دون إنجاز، والنية العامة حاضرة دون جهاز قادر على

تحويلها إلى واقع.

والتجربة الصينية، كما يعرضها وانغ، تقوم على افتراض أساسي مفاده أن الزمن مورد استراتيجي لا يقل أهمية عن المال أو القوة. فالدولة هناك لا تنتظر اكتمال الإجماع قبل الفعل، ولا تعتبر الخطأ جريمة سياسية، بل جزءاً من عملية التعلم، وهي أن: القرار يُتخذ، ثم يُنفّذ، ثم يُعدّل.

هذا المنطق هو ما سمح للصين بتطوير بنى تحتية هائلة، وإدارة انتقال صناعي وتكنولوجي سريع، وتحقيق نتائج ملموسة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. بيد أن هذا الفائض في الهندسة لم يكن بلا كلفة. فحين تنفصل القدرة التنفيذية عن السياسة بمعناها الإنساني والأخلاقي، تتحول الدولة من أداة تنظيم إلى قوة ضبط، وتظهر سياسات تدخلية في الجسد والمجتمع، كما في سياسة الطفل الواحد أو سياسة صفر كوفيد اللتين انتهجتهما الصين، وهي سياسات كشفت حدود العقلية الهندسية حين تُطلق بلا قيود زمنية أو قيمية.

تحليل آثار هذه السياسات موثق على نطاق واسع في الأدبيات الدولية، ومنها دراسات Brookings حول الأزمة الديموغرافية الصينية. [1]

في المقابل، تمثل التجربة الأمريكية نموذجاً معاكِساً. فالدولة هناك محكومة بفائض سياسي وإجرائي، حيث يتحول كل قرار إلى مسار طويل من الطعون والمراجعات والمساومات. هذا النموذج

1. https://www.brookings.edu/articles/chinas-demographic-crisis

حافظ على الحقوق والحريات، لكنه أضعف قدرة الدولة على الإنجاز السريع، خصوصاً في مجالات البنية التحتية والإصلاحات الكبرى.

وتقارير Brookings حول تعثر مشاريع البنية التحتية الأمريكية تبيّن بوضوح كيف يمكن لفائض القانون أن يتحول إلى شلل مؤسسي[2] غير أن هذا النموذج، رغم بطئه، يمتلك آليات مستقرة للمساءلة والتصحيح، وهو ما يميّزه عن حالات الفشل في الدول الهشة.

أما العراق، في المقارنة مع هذين النموذجين، فإنه لا يعاني من فائض هندسة ولا من فائض سياسة متماسكة، بل من غياب القدرة التنفيذية المحمية. لقد أُعيد بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 على أساس سياسي وقانوني، لكن من دون إعادة هندسة جهازها التنفيذي. فالصلاحيات متداخلة، والمسؤوليات ضبابية، والمحاسبة تُمارَس قبل التنفيذ لا بعده، ما خلق مناخاً عاماً من الخوف من القرار. في هذا المناخ، يغدو الامتناع عن الفعل أكثر أماناً من المحاولة، ويصبح النص القانوني درعاً واقياً لا أداة تنظيم. هذا ما تشير إليه تقارير البنك الدولي حول ضعف القدرة التنفيذية في الدول ذات المؤسسات الهشة.[3]

هنا يظهر الدرس الاستراتيجي الأول بوضوح. مشكلة العراق ليست نقص موارد ولا غياب كفاءات، بل غياب دولة قادرة على تحويل القرار إلى فعل. هذا الخلل البنيوي يجعل كل إصلاح سياسي عرضة للفشل،

2.https://www.brookings.edu/articles/why-the-us-struggles-to-build-infrastructure

3. https://www.worldbank.org/en/topic/governance/overview

لأن السياسة التي لا تُترجم إلى نتائج تفقد شرعيتها تدريجياً. فالدولة لا تُقاس بعدد القوانين التي تصدرها، بل بعدد المشكلات التي تحلّها. هذا المفهوم هو جوهر ما يسميه فوكوياما «قدرة الدولة»، وهو مفهوم مركزي في فهم الفشل والنجاح في بناء الدول الحديثة.[4]

أما الدرس الثاني فيتصل مباشرة بعقلية الحكم. النظام العراقي يعمل إلى حد بعيد بعقلية المحامي لا بعقلية المهندس. كل خطوة تُقاس بمدى سلامتها القانونية لا بجدواها العملية. هذا لا يعني أن القانون زائد عن الحاجة، بل يعني أن القانون انفصل عن غايته الأصلية. ففي الدول القادرة، القانون يحمي القرار بعد التنفيذ ويؤطّر المحاسبة. في العراق، القانون يُستدعى لتعطيل القرار قبل أن يُتخذ. هذا الاستخدام الدفاعي للقانون أنتج دولة تفاوضية عاجزة عن الإنجاز، وهو نمط حذّرت منه تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الإفراط التنظيمي[5].

غير أن الخروج من هذا المأزق لا يكون عبر تهميش السياسة أو تقليص التعددية، بل عبر الدرس الثالث، وهو ضرورة هندسة الدولة قبل إصلاح السياسة. إذ لا يمكن لأي نظام سياسي أن يعمل بفاعلية إذا كان جهازه التنفيذي مفككاً، وربما خائفاً. والهندسة هنا لا تعني التقنية فقط، بل تعني وضوح الصلاحيات، وتسلسل القرار، وحماية المنفذين من الاستهداف السياسي ما داموا يعملون ضمن إطار

4.https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2014-12-15/political-order-and-political-decay
5. https://www.oecd.org/gov/regulatory-policy/

قانوني واضح. وفي هذا الصدد، تؤكد تجارب الإصلاح الإداري في دول مختلفة أن بناء جهاز تنفيذي قوي شرط مسبق لأي إصلاح سياسي مستدام، كما توضحه تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول المؤسسات والقدرة التنفيذية.[6]

بعد ذلك، فإننا نقف عند الدرس الرابع فالتجربة الصينية، برغم ما تحمله من إلهام في مجال الإنجاز، تحمل في طياتها تحذيراً شديد الأهمية للعراق، وهو أن المجتمعات المنقسمة والهشة لا تحتمل دولة متغوّلة، ولا سياسات تدخلية واسعة في الجسد والحياة اليومية، ولا إدارة طوارئ مفتوحة بلا سقف زمني. فأي محاولة لتسريع الإنجاز في العراق عبر القسر أو التعليق الواسع للحقوق ستعيد إنتاج العنف بدل الاستقرار.

من هنا، لا تكون الصين نموذجاً يُستنسخ، ولا تكون الولايات المتحدة نموذجاً يُستورد، بل يصبح التحدي الحقيقي هو بناء مسار عراقي ثالث؛ مسار يعترف بأن الدولة بحاجة إلى قدرة تنفيذية حقيقية، لكنه يدرك في الوقت نفسه أن هذه القدرة يجب أن تُضبط سياسياً وأخلاقياً. أي أنه مسار لا يرى في الهندسة نقيضاً للسياسة، ولا في السياسة عائقاً أمام الهندسة، بل يدمجهما في تصور واحد للدولة بوصفها جهازاً قادراً ومسؤولاً في آن واحد.

وفي الختام، نستخلص أن جوهر الأزمة العراقية اليوم لا يكمن في

6. https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2019/01/Institutions-and-State-Capacity

غياب الحلول، بل في غياب الجرأة المؤسسية على إعادة تعريف الدولة. فالدولة التي لا تنجز تفقد هيبتها، والدولة التي تنجز بلا قيود تفقد شرعيتها. وبين هذين المسارين، يقف العراق أمام فرصة تاريخية لإعادة بناء دولته على أساس القدرة على الفعل، لا على أساس إدارة العجز. وهذه ليست مسألة تقنية أو إدارية فقط، بل خيار استراتيجي سيحدد شكل الدولة العراقية لعقود قادمة.

المراجع الأساسية

Dan Wang, Breakneck: China’s Quest to Engineer the Future
https://us.macmillan.com/books/9780374602727/breakneck

Francis Fukuyama, Political Order and Political Decay
https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2014-12-15/political-order-and-political-decay

World Bank, Governance and State Capacity
https://www.worldbank.org/en/topic/governance/overview

Brookings Institution, Why the US Struggles to Build Infrastructure
https://www.brookings.edu/articles/why-the-us-struggles-to-build-infrastructure/

IMF, Institutions and State Capacity
https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2019/01/Institutions-and-State-Capacity

OECD, Regulatory Policy
https://www.oecd.org/gov/regulatory-policy/

International Crisis Group, State Fragility
https://www.crisisgroup.org/global/state-fragility

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org